المدرســة والقيم المعاصرة

غلام الله محمد
جامعــة الجزائر

الملخص:

تناول هذا العمل دور وظيفة المدرسة في مجتمع يعرف العديد من التحولات وهذا على العديد من الأصعدة. كما نتساءل عن الأدوار الحقيقية للمدرسة وأين يمكن لها أن تتموقع في ظل هذه التحولات والتحديات وهل يمكن اليوم أن يقتصر دور المدرسة الجزائرية في إيصال ونقل المعارف للمتعلمين من جهة والعمل على استمرارية إيصال التراث بكل ما يحتويه إلى الأجيال.

هل يمكن من خلال تربية قيمية جعل من المدرسة تلك الأداة الفعالة في غرس ثقافة الديمقراطية و احترام الآخر ونبذ العنف. و بعبارة أدق قل يمكن للتربية القيمية أن تكون ذلك البديل الفعال في نشر مقومات الثقافة الانسانية عند المتعلمين.

Résumé:

A travers cet article on essaie de cerner les limites des fonctions ou taches de l'école Algérienne. Avec le changement que connait notre monde en générale et la société algérienne.

Est-ce que la tache de l'école réside ou ce limite uniquement dans le transfert du savoir ?

Aussi cette activité est-elle suffisante et peut elle remplacer l'éducation morale

سنحاول في هذا العرض طرح ثلاث تساؤلات:

- هل من مهام المدرسة إيصال القيم؟
- أية قيم لتحضير النشء لتحديات الألفية الثالثة؟
- ما هي شروط و آليات تعليم هذه القيم؟

أولا – هل من مهام المدرسة إيصال القيم؟

أ) هل أنّه من مهام المدرسة توصيل المعرفة (savoir) والمعرفة الإجرائية (savoir-faire) فقط، أم إنّه كذلك توصيل القيم؟ إجابة على هذا السؤال، هناك من يرفض تدخل المدرسة في تلقين القيم. وحجتهم في ذلك أنّ هذا التدخل يخص الأنظمة السياسية الأحادية التي تفرض على المدرسة أن تلتزم سياسيا وأن تلقن قيما واتجاهات إيديولوجية خدمة لمشروع مجتمع معين.

عكس ذلك، على المدرسة في نظام ديموقراطي أن تحترم مختلف القيم والاتجاهات في المجتمع، في نظرهم، ينبغي على المعلم أن يبقى على الحياد، خوفا من أن يتهم بانحياز ايديولوجي واستعمال منصبه للدعاية السياسية. لخلاصة هذا الموقف، فالمدرسة تعطي معلومات ومهارات فقط، فهي تعلم وتكون ولاتربي.

يبدو لنا أنّ هذا الموفق غريب، كيف يمنع على المؤسسة التربوية أن تربي، أي أن تهتم بالقيم. نقدا لذلك، نجد أنّ معظم علماء الاجتماع التربوي "إميل دوركايم" و"تالكتت بارسنس" على سبيل المثال يتبنون اتجاها معاكسا.

في رأيهم تعتبر المدرسة في المجتمع الصناعي أهم المؤسسات للتنشئة الاجتماعية وتسبق من حيث الأهمية حتى العائلة.

في هذا الشأن، فالوظيفة الأولى للمدرسة تكمن في نقل ثقافة المجتمع وقيمه من جيل إلى جيل في سبيل إندماجه وضمان بقاء هويته عبر التاريخ.

في هذا الحال، للمدرسة ثلاثة مهام.

– هي تعلم، وتكون وتربي، فالتربية هي طبعا المهمة الأولى والجوهرية للمنظومة التربوية. فهي في نفس الوقت شرط وغاية لمهمتي التعليم والتكوين.

فالمدرسة تلقن المعلومات والمهارات التي لها قيمة في مجتمع معين. فالقيمة هي كذلك شرط لإيصال المعلومات والمهارات من خلال اعتماد المعلم على طريقة تحبب مادته للتلاميذ وتثير اهتمامه. إذن عمليات التعليم والتكوين تتضمن حتما نقبل قيم، أي علمية تربوية.

ثانيا – أية قيم لتحضير النشء لتحديات الألفية الثالثة؟

إذا اعتبرنا أنّ المهمة الأولى والأساسية للمدرسة هي نقبل القيم. فأية قيم يمكن تلقينها للجيل الناشئ الذي سيعيش خلال نصل القرن المقبل أو أزيد، حتى يتمكن من مواجهة تحديات عصره؟

وإجابة على السؤال، يكمن القول أنّ القيم التي يمكن نقلها إلى النشء هي طبعا قيم تراثنا الحضاري والعقائدي التي تكون أسس التلاحم العضوي للمجتمع مع انسجامها بالقيم التي تفرضها تحولات العصر والعولمة.

عرف العالم في العقدين الأخيرين من هذا القرن تحولات جذرية ومتسرعة، حيث يصعب رسم ملامح مجتمع الغد وتوقعه بصفة دقيقة، ولكن يمكن تحديد بعض الاتجاهات لهذه التحولات واستخلاص الحاجات الجديدة التي تفرضها على المدرسة.

إن ظاهرة العولمة تعني احتكاك وترابط وتعامل جميع شعوب العالم بثقافتهم المختلفة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وحتى الاعلامية والتربوية والثقافية، كأنّهم يعيشون في قرية كوينة واحدة.

فقد عرف العالم في العقدين الآخيرين إعادة رسم خريطته السياسية والاقتصادية بعد إنهيار المعسكر الاشتراكي. حيث فقدت الحكومات سلطتها الاقتصادية وخضعت لقوانين السوق الدولي، وصاحب ذلك انتشار النظام الديموقراطي في العالم.

فتفتحت الحدود للسلع ورؤوس الأموال والأفكار والقيم؟

قد تسارعت وتيرة العولمة الاقتصادية مع ظهور ثورة علمية وتكنولوجية جديدة هي في جوهرها ثورة إعلامية واتصالية تتمثل في الحاسوب والشبكات العالمية (Internet ومستقبلا الطرق السريعة للإعلام) والأقمار الصناعية وينجم عن ذلك تنافس إعلامي وتعلمي (مدرسة أو جامعة افتراضية) في مستوى العالم.

كل هذه العوامل تفرض علينا أن نربي الجيل الناشئ على مبادئ التعايش السلمي مع الآخرين والتسامح وحقوق الإنسان زيادة على قيم كالطيب والاعتدال والصدق والواجبات نحو العائلة والوطن إلى آخره التي هي من المواضيع التقليدية لمادة التربية الخلقية. فطبعا عرفت بلادنا منذ 1988 تقلبات جذرية في بنياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فأدخل الجهاز الفوقية للتعددية السياسية بدون تدرج وذلك بعدم شرطين أساسين لها وهي نشر ثقافة ديموقراطية ووجود إستقراط اقتصادي: فحطم الاقتصاد الاشتراكي بدون إتمام بناء اقتصاد سوق منتج. هذا ما أدى إلى اتساع البطالة والفقر وفقدان الثقة في الدولة والمستقبل مع الميول إلى التطرف والعنف والتدمير الذاتي.

فكما تدخل منتوجات العالم في أسواقنا وتنافس منتوجاتنا الوطنية تدخل في منازلنا تلفزات أجنبية تبث ثقافات وقيم تختلف عن قيمنا. فحتى مدرستنا وجامعتنا ستنافسها

عن قريب مدارس وجامعات أجنبية حيث تنتشر "المؤسسات الافتراضية" ويمكن لأي جزائري أن يدرس عن بعد ويختار بين مدارس العالم.

ثالثا– ما هي شروط وآليات تعليم هذه القيم؟

في حالة وجود اتفاق واسع من أجل إرساء ثقافة ديموقراطية ونشر مبادئ حقوق الإنسان، فإننا نتساءل: كيف سيتم ذلك؟ وبأي وسائل نعلم هذه القيم؟ وما هي شروط هذا التعليم؟

أولا: إذا كان من السهل وضع برامج وأهداف لتربية تستند إلى قيم الديموقراطية فمن الصعب تجسيد هذه البرامج الموضوعة وتلك الأهداف المسطرة ميدانيا.

إنّ تحقيق هذا البرامج وتلك الأهداف يتطلب بحوثا وتجارب تربوية بإمكانها أن تمجنا بأدوات تعلمية يتكون على أساسها المعلمون. وهكذا تكتمل الإجرائية التسلسلية. بحوث تربوية قائمة على التجريب تسفر عن وضع كتب وأدوات تعليمية يتم على أساسها تكوين المعلمين لنصل أخيرا إلى عملية التعميم التي تشمل كل المؤسسات التربوية في البلاد.

ثانيا: التعليم النظري: المطلوب إذن، وضع التلاميذ في مواقف تعلمية تساعده على بناء المفاهيم التي ترتكز عليها إشكالية الديموقراطية وحقوق الإنسان على أنّ هذه المفاهيم لابد أن تكون مرتبطة بعضها ببعض بحيث تكون متكاملة. فلا ينحصر تعليم هذه المفاهيم في مادة التربية الخلقية والمدنية فقط، بل لابد أن يتسع لجميع المواد حتى العلمية منها. فالتاريخ والجغرافية من حيث هما مادتان تصنعان الذاكرة الجماعية وتحدد المعالم المشتركة في مسيرة المجتمعات تساهمان في هذا النوع من التربية. كما تساهم فيها أيضا التربية الدينية والفلسفة والآداب، فنصوص هذه الأخيرة – مثلا– والتي تتناول مبادئ العدل والقيم والحرية وكرامة الإنسان والمساواة والتضامن، وما إلى ذلك من القيم الإنسانية بإمكانها تحسيس المتعلم وإثارة شعوره.

إنّ كل مادة تكوّن المتعلم على استقلالية التفكير والروح النقدية تساهم ولو بصفة غير مباشرة في التربية من أجل الديموقراطية. وكذلك الشأن بالنسبة لكل مادة تدرب المتعلم على تعقل الأمور والاقتراب من المواضيع بناءا على زواياها المتعددة

والمختلفة. فهذا النوع من الاقتراب المتعدد الجوانب يحول دون وقوع المتعلم في آفة التطرف والتفكير القائم على التضاد والثنائيات: نعم أو لا ... أبيض أو أسود... وغير من صور التضاد المتطرف.

ومن خلال المواد العلمية يتعلم الطفل معنى الموضوعية والدّقة والنزاهة والتواضع وقبول النقد وما إلى ذلك. ومن دروس الرياضيات كالمعادلات –مثلا– يمكننا توصيل معنى المساواة. وباعتمادنا على تراثنا الثقافي يمكننا إبراز أروع القيم الإنسانية في تعاليم ديننا الإسلامي وتاريخنا القديم والمعاصر مجسدة في تلك الصور الرائعة لأمجادنا التاريخية.

ثمّ إنّ تجربتنا الوطنية يمكننا إثراءها بمكتسبات الحضارة البشرية في هذا الميدان فنعرف النشء بالنصوص الأساسية لحقوق الإنسان من خلال إعلان 1948 للأمم المتحدة. فإذا كانت حقوق الإنسان مرتبطة، في مرحلتها الأولى بالحقوق المدنية والسياسية فإنها قد توسعت، بعد ذلك، أي بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لنصل اليوم إلى الحديث عن الحق في السلم والحق في التنمية والحق في محيط سليم خال من التلوث وكذا حق البشرية في الملكية المشتركة على أعماق البحار...

وتلك هي المرحلة الثالثة التي تعيشها البشرية اليوم لحقوق الإنسان.

ثالثا "التعليم بالممارسة": يجب أن تتجسد مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان في حياة الطل سواء أكان في حدود القسم أو في إطار المدرسة أو في البنى المؤسساتية البيداغوجية منها والإدارية وذلك دون تناقض بينها.

فإذا كان المعلم يعتمد طريقة تدريس تقليدية حيث يطلب من التلاميذ حفظ ما أملئ عليهم واستذكاره عند السؤال، فمثل هذه الطريقة في التدريس تؤدي إلى قيم مضادة كالخضوع والاتكال وعدم المسؤولية وما إلى ذلك.

إنّ تجسيد القيم الإيجابية يتطلب بيداغوجية نشطة يسمح فيها للطفل بالتعبير الحر ويشجع على ذلك من قبل المعلم. ويشجع المعلم أيضا اختلاف الآراء وحل الخلافات بطريقة الحوار والعمل الجماعي، كما يحارب التمييز بين التلاميذ بسبب تلك الأفكار المسبقة حول الجنس أو اللون أو الأصل الاجتماعي أو الجغرافي أو الإعاقات

المختلفة. كما يجب على المعلم أن يدرب التلاميذ على أخذ القرار وعلى المشاركة في وضع القانون الداخلي للمدرسة ليتسنى لهم فهم ضرورة قواعد العيش المشترك واحترامها.

رابعا: الممارسة خارج المدرسة: يعيش التلاميذ تجارب مباشرة في الحياة خارج المدرسة في عائلتهم، التي تختلف ظروفها الاقتصادية والثقافية، وفي الشارع أيضا، كما يعيشون تجارب غير مباشرة من خلال ما يتلقونه عبر وسائل الإعلام المختلفة، ومن قبل الرفاق، فتنتج عن تلك التجارب تصورات ومواقف قد تعاكس القيم التي تهدف إليها العملية التربوية التعليمية، ولذلك فعلى المعلم أن ينطلق من التلاميذ، فكره واهتمامه و نظريته إلى الحياة بمساعدته على بناء قيم جديدة وأدوات يغير من خلالها تصوره للعالم ومكانته فيه وبالتالي تصرفاته ومواقفه.

إنّ نجاح التربية الأخلاقية والمدنية تكون أصعب ما تكون في مجتمع يتميز باتساع رقعة الفقر والبطالة من جهة وتراكم الثروة من جهة أخرى حيث ينعدم العدل وتختفي قيم التضامن وتنتشر المخدرات والعنف، فمهمة المدرسة في تكوين المواطن في ظروف غير ملائمة يتطلب تعاونا مع مؤسسات التنشئة الأخرى كالأسرة خاصة إلى جانب دور الثقافة والمسجد والبلدية وغيرهما.